***المحور الثاني: إشـــــــــــكالية التـــــسلح في العلاقات الدولــــــــــــية***

**1-إنتاج الأسلحة وأبعاد الصناعة العسكرية في العلاقات الدولية:**

**تنفرد ظاهرة التسلح عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية في الارتباط الوثيق بين مسألتي الأمن القومي للدول وأدوات قوتها، إذا سلمنا بأن الدولة كائن يتغذى على الأسلحة بمختلف معداتها ووسائلها وحتى تكنولوجيات تطويرها، فلا تضمن أية وحدة سياسية من وحدات النظام الدولي بقائها واستقرارها وهي مفتقرة لأدوات تحصين حدودها وأقاليمها.**

**يعتبر مجال إنتاج الأسلحة ظاهرة قديمة قدم بروز الدولة والأشكال الأولى من تنظيمها، لأنها تلازم وظيفة الدفاع وتأمين الوجود، غير أنها تطورت تطورا كبرا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، نظرا للاعتبارات التالية:**

**ا/ تزايد عدد النزاعات الدولية وتعدد أشكالها ومصادرها ووسائلها ودرجات خطورتها على السلم والأمن الدوليين.**

**ب/ اعتبار تجارة الأسلحة أحد أهم أدوات التنافس بين الشرق والغرب إبان فترة الحرب الباردة، خصوصا في دول العالم الثالث "مناطق الصدام"، فقد أدرك الإتحاد السوفيتي هذه الحقيقة عندما ولج مضمار تصدير الأسلحة على المستوى الدولي منذ الخمسينيات من القرن العشرين.**

**ج/ البعد الاقتصادي لظاهرة التسلح؛ من منطلق أن تجارة الأسلحة إذا راجت، فهي بذلك مصدرا مميزا للدخل القومي؛ أي أنها إضافة مالية –اقتصادية لبعض الدول، ولهذا حرصت على غزو الأسواق الدولية بكل أنواع الأسلحة المتطورة تكنولوجيا، ناهيك عن اتخاذ بعض مناطق الصراع التي تستورد هذه الأسلحة حقول تجارب لبعض أنواع الأسلحة قصد اختبار مستوى كفاءتها الفنية وتقييمها. ([[1]](#footnote-2))**

**وتشير دراسات الحرب إلى أهمية البعد الاقتصادي في ظاهرة التسلح في الحسابات القومية للدولة، وبذلك تعرف القدرة الاقتصادية للحرب بحسب رأي نور knoor على أنها (القدرة على بناء قوات مسلحة عسكرية وإنتاج تجهيزات في وقت الحرب وزيادة مضاعفة القوة الحربية التي بحوزة الدولة في وقت السلم).**

**فالمسائل العسكرية تتشابك مع المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفنية، وفي هذا الإطار، نستذكر العوامل التي تدخل في تكوين القابلية العسكرية والدفاعية لأية دولة كما عرفها نور:**

**1-الإمكانية الاقتصادية، بما في ذلك التكنولوجيا وميزانية الدفاع**

**2-الاستعداد القومي، أي استعداد الشعب للتضحية على حساب مصالحه الاستهلاكية**

**3-درجة الكفاءة التي تستعمل بواسطتها الموارد المعيشية وإمكانية الدفاع الحربية والاقتصادية**

**تتحكم بعض المتغيرات حسب خبراء الدراسات الإستراتيجية والعسكرية في تفسير الطلب الدولي على الأسلحة – على اختلاف أشكالها ووظائفها – وهي كما يلي: ([[2]](#footnote-3))**

* **مدى استعداد الدولة المصدرة للسماح بتنفيذ بعض الطلبات من أسلحة معينة، سواء كان مبيعات أسلحة بطرق معهودة، أو على شكل مساعدات عسكرية.**
* **طبيعة السياسات الداخلية والخارجية التي تتبعها الدولة التي تشتري الأسلحة.**
* **درجة التفاعل بين الدولة المصدرة والمتلقية خصوصا في جوانب الأمن والدفاع.**
* **الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تعقدها الدول لتنظيم مبيعات الأسلحة فيما بينها.**
* **الحروب وتهديدات الأمن الدولي بمختلف أشكالها، فهي تعتبر المحدد الرئيسي لمدى كثافة الطلب على شراء الأسلحة من قبل الدول الأطراف في هذه الصراعات.**
* **التغيرات التكنولوجية في صناعة الأسلحة(ما يعرف بدورة التطور) لأنها قد تضاعف من الطلب على أسلحة معينة، كما تقلل منه على أسلحة أخرى.**
* **العوامل المالية؛ وتختصر في أسعار الأسلحة (انخفاض الطلب على الأسلحة ذات التكاليف العالية بالنسبة للدول محدودة الموارد المالية) إضافة إلى سلوك الشركات الخاصة العاملة في حقل التجارة الدولية للأسلحة.**

**هناك طرق عديدة للحصول على الأسلحة: ([[3]](#footnote-4))**

**أولا: أسلوب البيع: تلجاْ غالبا القوى الكبرى إلى بيع الأسلحة بمختلف أنواعها لدول أخرى خاصة في العالم الثالث، أو دول متورطة في نزاعات مباشرة مع أطراف أخرى، فيصبح من مصلحة القوى العسكرية الكبرى أن تستثمر في قطاعها العسكري الصناعي لتصريف فائض منتجاتها ومعداتها العسكرية، خصوصا إذا كانت متفوقة الأداء التكنولوجيا مما يسهل استخدامها والحصول على نتائج سريعة في ساحة المواجهات. وقد ذكر التقرير الصادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام ، أن حجم تجارة الأسلحة التقليدية الرئيسية على مستوى العالم ارتفع بنسبة تصل إلى 16 في المائة، خلال السنوات من 2010 إلى 2014، مقارنة بالسنوات الخمسة السابقة بين عامي 2005و2009. وأكد التقرير أن الولايات المتحدة الأمريكية حافظت على صدارتها كأكبر دولة مصدرة للأسلحة، بعدما ارتفعت صادراتها خلال تلك الفترة بنسبة بلغت 23 في المائة، وهي نسبة تمثل 31 في المائة من حجم صادرات السلاح على مستوى العالم.**

**أما روسيا، فقد احتفظت بالمرتبة الثانية، رغم ارتفاع صادراتها في السنوات الخمسة الأخيرة، بنسبة 37 في المائة، أي حوالي 27 في المائة من الحجم العالمي، بينما تمكنت الصين من التقدم للمركز الثالث، بعدما زادت صادراتها من الأسلحة بنسبة تصل إلى 143 في المائة، وإن كان الفارق بينها والولايات المتحدة وروسيا مازال كبيراً.**

**ثانيا: أسلوب المساعدات العسكرية: يشيع هذا الشكل من التفاعل بين الدول الموردة للسلاح والدول التي بحاجة إليها سواء في زمني السلم أو الحرب، في إطار إمداد الدول الكبرى – تاريخيا – بمختلف الأسلحة والمعدات العسكرية لحلفائها أو وكلائها إبان الحروب العالمية والحرب الباردة على وجه الخصوص.**

**كان أول تطبيق واسع لهذا الأسلوب في مارس 1941، عندما قدمت الإدارة الأمريكية مساعدات لبريطانيا وفرنسا والإتحاد السوفيتي، في إطار الحرب على قوات المحور، ثم تجدد استخدام الأسلوب نفسه في حلة أيديولوجية مع انقسام العالم إلى معسكرين، مع الإعلان عن مبدأ ترومان عام 1947، وكانت القوتين العظميين "الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي" تسعيان إلى توسيع مناطق نفوذهما واحتواء تهديد الطرف الآخر عبر ضمان وصول مساعداتها المالية والعسكرية إلى وكلائها في بؤر التوتر.**

**ثالثا: الترخيص بإنتاج الأسلحة: تعمل القوى الكبرى على إبرام اتفاقيات خاصة مع دول أخرى في إطار علاقة قائمة بين أطراف مصدرة وأخرى متلقية، ضمن خط التحالف أو التبعية بينها، مثلما شهدته فترة الحرب الباردة منذ الخمسينيات.**

**رابعا: أسلوب التهريب: يعتبر الأسلوب غير القانوني في نقل الأسلحة بين الدول، حيث تلجأ أطراف عديدة، دولا كانت أم جماعات إلى شحن كميات من الأسلحة بطرق سرية وغير مشروعة، وغالبا بطريقة التمويه، بعيدا عن أي مراقبة قانونية، وتصل إلى مناطق معنية بيد جماعات أو مسؤولين يسعون للاتجار فيها بغرض الكسب المالي، أو تصبح أدوات في يد خصوم داخل الدولة أو على حدودها.**

**2-الإنفاق العسكري العالمي: الدوافع والتحديات في خريطة الأمن العالمي:**

**يعتبر الإنفاق العسكري جزءا من الإنفاق العام للدولة، تقوم به قصد الدفاع عن نفسها في حالة تعرضها لخطر خارجي، أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية، وذاك ما يكشفه التاريخ منذ بروز الدولة القومية وشروعها في التفاعل مع نظيراتها في النظام الدولي. كما يعرف بأنه (جزء من الإنفاق العام للدولة، تقوم به من أجل الدفاع عن نفسها في حالة تعرُّضها لخطر خارجي، أو لمواجهة خطر واقع عليها فعلاً، أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية) ([[4]](#footnote-5))، وقد حدد معهد ستوكهولم SIPRI مجالات الإنفاق العسكري – باستثناء مجال الدفاع المدني - كأساس لتعريف المفهوم، وهي كالآتي: ([[5]](#footnote-6))**

**القوات المسلحة (حفظ السلام)**

**وزارات الدفاع**

**القوات شبه العسكرية**

**الأنشطة العسكرية في الفضاء**

**The armed forces, including peace keeping forces**

**Defense ministries and other government agencies engaged in defence projects**

**Paramilitary forces when judged to be trained, equipped and available for military operations**

**Military space activities**

**العوامل المؤثرة في ظاهرة الإنفاق العسكري:**

**يٌفسر الإنفاق العسكري في الدراسات الإستراتيجية بكونه قرار سياسي وإستراتيجي واقتصادي هادف حيث تتحكم فيه عوامل محورية، لا يمكن تغييبها في تفسير ظواهر سباق التسلح الإقليمي وتعزيز ميزانيات الدفاع العسكرية لأي فاعل من الفاعلين في النظام الدولي.**

**وفي أي مرحلة زمنية، فصناع القرار يخضعون خلال عملية اتخاذ القرار لتأثير هذه العوامل، مجتمعة أو مستقلة عن بعضها البعض، وهي كما يلي:**

**العوامل السياسية: وتشير إلى الظروف السياسية للبلاد "الاستقرار وعدم الاستقرار الداخلي" إلى جانب طبيعة نظام الحكم ودرجة توازنه الداخلي. فالمتتبع لتاريخ العلاقات الدولية منذ معاهدة وستفاليا 1648، يتبين وجود علاقة قوية بين درجة عدم الاستقرار السياسي ووتيرة الإنفاق العسكري، حيث يزيد قادة الدول من دعم ترساناتهم العسكرية بمختلف الأسلحة والمعدات العسكرية إذا استشعروا أخطارا تحيد بأقاليم بلدانهم، ناهيك عن التحالفات الإقليمية للبلد، فيعدو الإنفاق في الأسلحة مفسرا جوهريا للدولة التي ترتبط بتحالفات عسكرية في الخارج.**

**العوامل الاقتصادية: يمكن إيجازها في النقاط التالية:**

* **توفر الموارد الاقتصادية، فكلما كانت غنية، كانت الدولة أكثر قدرة من غيرها على الإنفاق على الأغراض العسكرية، والعكس صحيح.**
* **مستوى التنمية الاقتصادية، بحيث أن تزايد وتيرات النمو قد يدفع الإنفاق العسكري إلى الارتفاع.**
* **الصرف الأجنبي، لأن توافره يمكن أن يساعد الدولة على تلبية حاجاتها من المعدات العسكرية المتطورة، وبدوره يدفع النفقات العسكرية إلى الارتفاع.**
* **التصنيع العسكري، أي مدى وجود صناعة عسكرية محلية، فالمؤسسة العسكرية تجد نفسها تحت ضغط ضمان طلب مستمر كاف على إنتاج هذه الصناعات.**

**العوامل الإستراتيجية: وهي تتلخص في احتمال خطر نشوب حرب ما، حيث أن الإنفاق يكون عاليا في المناطق التي يحتمل فيها اندلاع مواجهة عسكرية بين الخصوم، ناهيك عن الحروب الأهلية التي تزيد من الطلب على الأسلحة ومختلف الاستعدادات العسكرية للأطراف المتحاربة، إلى جانب النزاعات الإقليمية وسباقات التسلح المختلفة إقليميا ودوليا.**

**3-أدوار المركب الصناعي-العسكري وتأثيره في العلاقات الدولية:**

**سعت الدول منذ بروزها كوحدات فاعلة في النظام الدولي لأجل زيادة قدراتها العسكرية، وتعزيز ترساناتها من شتى أنواع الأسلحة والذخائر الحربية والتجهيزات الدفاعية والهجومية، إيمانا منها بأن الحرب تصبح وشيكة في أي زمن، كما أنها لا تأمن سلوك الفاعلين الآخرين، مثلما تفسره فكرة المعضلة الأمنية، فما تقوم به دولة –ا- من شراء أسلحة في فترة زمنية ما، تدركه الدولة –ب- بمثابة تهديد لأمنها، وتقوم هي الأخرى باقتناء نفس الأسلحة أو أخرى أكثر تطورا وفاعلية مما اكتسبته الأولى، ضمن الإدراك بالتهديد الوشيك المتبادل، وتتجهان تدريجيا نحو حدود المواجهة، وبالتالي أصبحت التجارة العسكرية أمرا لا مفر منه في العلاقات الدولية، خصوصا أنها راجت وعرفت تطورا نوعيا " الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية" و زيادة مطردة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تحت تأثير التنافس الحاد بين المعسكرين الشرقي والغربي، أين سعى الطرفان إلى غزو أسواق العالم بمنتجاتهم العسكرية، خاصة لدى الحلفاء والدول التابعة لفلكها.**

**تؤمن الدول بضرورة الاعتماد على القطاع العسكري لأجل تحقيق أهداف اقتصادية؛ على غرار تحقيق الاكتفاء الذاتي والتغطية على الأزمات الغذائية مثلما تظهره حالة كوريا الشمالية، وكذا تغطية العجز في قطاعات أخرى من خلال عوائد بيع الأسلحة ومعداتها كالصواريخ، ناهيك عن اعتبار التسلح مصدرا هاما للعملة الصعبة للدولة.**

**نوجز أبرز العوامل المتحكمة في التجارة العسكرية " الأسلحة" في ضوء الدور الكبير الذي تلعبه المركبات الصناعية – العسكرية MIC داخل القوى الكبرى([[6]](#footnote-7))، باعتبارها مجموعة فاعلين اقتصاديين وماليين وعسكريين، تسعى للاستفادة من تطوير الأسلحة واستخدامها في مناطق الصراع المختلفة، وهي تتصرف ضمن حدود المعادلة التالية:**

* **يتطلب الرفاه الاقتـــــصادي استمرار وتزايد الإنفــــــــاق العسكري -**

**تعريف المركب الصناعي – العسكري:**

**هي ظاهرة صناعية –عسكرية- تجارية – مالية شديدة التعقيد، يرتبط فيها رأس المال الصناعي برأس المال التجاري، تعمل من خلالها الشركات التجارية في مجال التصنيع العسكري والإنفاق على مختلف الأسلحة، وهو بذلك يتلخص في تحالف بين مصالح ثلاثة فواعل رئيسية؛الكونغرس الأمريكي ووزارة الدفاع بالإضافة إلى شركات السلاح العالمية، أي من خلال إنشائها تتقاطع مصالح ثلاثة نخب سياسية وعسكرية وتجارية – مالية([[7]](#footnote-8))؛ صناع القرار والقادة العسكريين والمؤسسات الاقتصادية والصناعية :**

**Military-industrial complex, network of individuals and institutions involved in the production of weapons and military technologies. It focuses on the historical relationship between sections of industry and the military.**

**تعود تسمية المركب أول مرة إلى عالم الإجتماع الأمريكي رايت ميلز، حيث قصد به تحالف قوي من العسكريين ورجال الصناعة في الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك عبر السيطرة على وسائل الإعلام([[8]](#footnote-9)). وهو يقصد تحقيق الربح المادي من خلال استغلال النزاعات والحروب وإمداد الأطراف المتحاربة بشتى أنواع الأسلحة المناسبة في ساحة القتال.**

**وقد أشار إليه الرئيس الأمريكي الأسبق أيزنهاور مع بداية الستينيات، حيث أعلن في خطابه رسميا أن المؤسسة العسكرية تتضمن مصالح اقتصادية لفاعلين مهمين، تجهد من أجل تصنيع الأسلحة عن طريق عقود الشراكة بين الشركات العسكرية والمدنية. فعلى سبيل المثال، يشترك في إنتاج مقاتلة من طراز 16 أكثر من 12 شركة مختصة في ميادين متعددة، بحيث أن كل شركة تنتج جزءا من أجزاء الطائرة. فوجود هذا القطاع الضخم المهتم بالصناعة العسكرية أدى إلى نشوء اهتمامات مدنية للنخبة العسكرية، وأخرى مادية للمؤسسات الاقتصادية، وهي بذلك تعتبر سببا رئيسيا لسباق التسلح واعتماد ميزانيات ضخمة لتطوير الأسلحة عند الدول الكبرى.**

1. - إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1979، ص 309. [↑](#footnote-ref-2)
2. - نفس المرجع ص ص 309-310. [↑](#footnote-ref-3)
3. - نفس المرجع، ص ص 310-311. [↑](#footnote-ref-4)
4. - طلال محمود كداوي، الإنفاق العسكري الإسرائيلي 1965-1990، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص ص 38-39. [↑](#footnote-ref-5)
5. - التسلح ونزع السلاح والأمن الدوليين، الكتاب السنوي ، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بيروت، دراسات الوحدة العربية، 2009، ص ص 307-308. [↑](#footnote-ref-6)
6. - سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 287. [↑](#footnote-ref-7)
7. - إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص 306. [↑](#footnote-ref-8)
8. - نفس المرجع، نفس الصفحة. [↑](#footnote-ref-9)